

قانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٩٣

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣
بشأن نقابة المهن الاجتماعية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يسجل بخصوص المواد : ٢ و ٣ (بندأ) و ٤ (بندب) و ٨ و ١١ و ١٤ و ١٦ و ١٧ و ٢١ و ٢٤ و ٣٠ و ٣٧ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥١ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٦ و ٦٨ و ٦٩ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧٣ بشأن نقابة المهن الاجتماعية ، النصوص الآتية :

مادة ٢ — تهدف النقابة لتحقيق الأهداف القومية التي ترتبط بالمهنة ، وعلى الأخص العمل على ما يلي :

(أ) تربية الوعي الاجتماعي بين أفراد الشعب بما يساعد على تحسين الخدمات وزيادة الإنتاج في البلاد .

(ب) الإسهام في دراسة المشكلات والظواهر الاجتماعية والنفسية واقتراح الحلول العملية لها وتقديم التقارير الازمة عنها إلى أجهزة الدولة المعنية .

(ج) تعثثة قوى أعضاء النقابة ، وتنظيم جهودهم ، للإسهام في خدمة المجتمع لتحقيق الأهداف القومية بالتعاون مع المنظمات الشعبية لتحقيق خطة التنمية الاجتماعية .

(د) ارتباط جميع المشتملين بالرعاية الاجتماعية في جمهورية مصر العربية ببعضهم بعض وتوسيع العلاقات بينهم وبين زملائهم في مختلف البلاد العربية ،

وكل ذلك الارتباط بالهيئات العالمية العاملة في ميادين الرعاية الاجتماعية ، للعمل على تقدم المهنة ووضعها في خدمة الأهداف الإنسانية لتحقيق الكفاية والعدل والرفاهية .

(هـ) الاشتراك مع الهيئات والمنظفات المماثلة في البلاد العربية وجميع بلدان العالم والمنظفات العالمية والدولية وتنظيم المؤتمرات الدولية التي ترتبط بهذه الأهداف والاشتراك فيها .

(و) متابعة تطور المهنة في العالم وتطورها داخل البلد .

(ز) الإسهام مع الجهات المختصة في وضع الخطة العلمية للتنمية الاجتماعية .

(ح) تنظيم المهن الاجتماعية وتطورها وتشطيط البحوث وتطبيقاتها وتشجيع القائمين بها .

(ط) تقديم الخدمات للأعضاء، وتشمل :

١ - الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية .

٢ - المساعدة عند الحاجة .

٣ - كفالة الرعاية الصحية للأعضاء وأسرهم .

٤ - تنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة .

مادة ٣ - يشرط فيمن يكون عضواً في النقابة ما يأتي :

(١) أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي في الدراسات الاجتماعية أو النفسية من إحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها أو أن يكون حاصلاً على مؤهل عال من أحد معاهد الخدمة الاجتماعية أو ما يعادلها أو أن يكون حاصلاً على درجة علمية جامعية متخصصة في الخدمة الاجتماعية أو علم الاجتماع أو علم النفس أو أن يكون حاصلاً على دبلوم من معاهد الخدمة الاجتماعية المتوسطة .

مادة ٤ - تنشأ بالنقابة الجداول الآتية :

(ب) جدول غير المشتفين : ويضم الأعضاء الذين تتوافق فيهم شروط العضوية المنصوص عليها في المادة السابقة ولا يعملون في أحد ميادين المهن الاجتماعية .

مادة ٨ - عضوية النقابة شرط من شروط ممارسة المهنة لمن تتوافق فيه الشروط الواردة في المادة (٣) من هذا القانون .

مادة ١١ - على العضو أن يتونسي في آدائه واجباته تقاليد المهنة ومقتضيات شرفها ، وأن يخلف أمام لجنة تشكل من ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس النقابة العامة اليمين التالية : « أقسم بالله العظيم أن أكون خلصاً لوطني وأن أؤدي أعمالى بالأمانة والشرف وأن أحافظ على سر المهنة وأن أنفذ قوانينها وأن ألتزم بمبادئ شرف المهنة وأن أحترم تقاليدها وأدابها ».

مادة ١٤ - على كل عضو أن يؤدى للنقابة رسم قيد مقداره اثنا عشر جنيها عند قيده عضواً بجدائل النقابة ، كما يؤدى اشتراكاً سنوياً على النحو التالي اثنا عشر جنيهاً لمن لم يمض على تخرجه أكثر من عشر سنوات .

ثمانية عشر جنيهاً لمن مضى على تخرجه أكثر من عشر سنوات إلى عشرين سنة .
أربعة وعشرون جنيهاً لمن مضى على تخرجه أكثر من عشرين سنة .

وتلتزم جهات العمل بسداد رسم القيد والاشتراك للنقابة خصماً من مستحقات أعضائها العاملين في هذه الجهات وذلك على الوجه الذي تبينه الأائمة الداخلية .

مادة ١٦ - يتعين على العضو المقيد بجدول غير المشغلين بجميع الحقوق التي يتعين بها العضو المشغل بما فيها حق حضور الجمعية العمومية فيما عدا الترشيح لعضوية مجلس النقابة وب مجالس النقابات الفرعية مع الالتزام بسداد رسم الاشتراك السنوي الوارد بال المادة ١٤ من هذا القانون .

مادة ١٨ - تشكل الجمعية العمومية للنقابة العامة من جميع الأعضاء المقيدة أسماؤهم في جداول المشغلين وغير المشغلين والمددة اشتراكاتهم السنوية حتى نهاية السنة السابقة على تاريخ الإعلان عن انعقاد الجمعية العمومية .

مادة ٢٠ - تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً مرة كل عام في موعد اقصاه شهر أكتوبر ، كما تقدر اجتماعاً غير عادي كما رأى مجلس النقابة ضرورة لذلك ،

أو إذا قدم إليه طلب مسبب من٪ ٢٠ على الأقل . ويلتزم مجلس النقابة بدعوة الجمعية العمومية غير العادلة خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب ولا يجوز للجمعية العمومية غير العادلة النظر في غير الموضوعات التي دعيت من أجلها .

مادة ٢ - تختص الجمعية العمومية بما يأتى :

- (أ) انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة .
- (ب) مناقشة السياسة العامة للنقابة .
- (ج) اقتراح تعديل قانون النقابة .
- (د) اعتقاد التقرير السنوي .
- (ه) اعتقاد التقرير المالي والحساب الختامي لموازنة النقابة وفروعها عن السنة المالية المنتهية ، وذلك بعد عرض تقريري مراقب الحسابات والجهاز المركزي للحسابات .
- (و) اعتقاد مشروع الموازنة للنقابة وفروعها للسنة المالية المقبلة .
- (ز) تعيين مراقب الحسابات .
- (ح) إقرار مشروع الأئحة الداخلية للنقابة وما يتزوج عليها من تعديلات .
- (ط) النظر فيما يعرضه مجلس النقابة من الموضوعات .
- (ي) اعتقاد قبول التبرعات والهبات مع مراعاة أحكام القانون رقم ١٠٠ (السنة ١٩٩٣) بشأن ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية .
- (ك) تعديل رسم القيد ورسم الاشتراك السنوي الوارد في المادة ١٤ من هذا القانون ، فيما لا يجاوز ثلاثة أمثال الفئات المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣ - دون إخلال بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه يجري انتخاب النقيب بالاقتراع العلني وبالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين ، فإذا لم يحصل المرشح على هذه الأغلبية أعيد الانتخاب بين الاثنين اللذين حصلوا على أكثر

الأصوات ، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية وعند التساوي في الأصوات ينتخب الأقدم في القيد بجدل أول النقابة ، وعند التساوي في القيد تجري القرعة بينهما ويلتخب من يفوز بهما .

مادة ٣٧ — يتكون مجلس النقابة العامة من النقيب وثمانية عشر عضوا على أن يكون من بينهم اثنان ممن مضى على تخرجهما ما يزيد على خمس سنوات ولا يتجاوز خمس عشرة سنة .

ويراعى في انتخاب أعضاء مجلس النقابة أن يكون نصفهم من خريجي أقسام الاجتماع وعلم النفس بكليات الآداب بالجامعة ، والنصف الآخر من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية .

مادة ٧٤ — يشرط في النقيب وأعضاء مجلس النقابة أن تكون من ذكر أعم المم داخل جمهورية مصر العربية بصفة دائمة ، وإذا فقد أي منهم هذا الشرط بعد انتخابه زالت عنه صفتة كنقيب أو عضويته من مجلس النقابة حسب الأحوال ، وإذا خلا مكان أي عضو من أعضاء مجلس النقابة لأى سبب من الأسباب أو نقل مركز عمله من داخل جمهورية مصر العربية إلى الخارج لمدة تزيد على ستة أشهر زالت عضويته من مجلس النقابة وحل محله الثاني في عدد الأصوات مع مراعاة حكم المادة ٧٣ من هذا القانون ، ويسرى على النقيب حكم المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

مادة ٤٨ — يختص مجلس النقابة بما يلي :

١ — العمل على تحقيق أهداف النقابة .

٢ — إعداد التقرير السنوي عن نشاط النقابة .

٣ — تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وتوسيعها .

٤ — إعداد مشروع اللائحة الداخلية للنقابة والنظر فيما يقترح إدخاله على اللائحة من تعديلات لإقرارها من الجمعية العمومية .

٥ — إعداد الميزانية السنوية والحساب الختامي .

- ٦ - دعوة الجمعية العمومية للجتماع .
- ٧ - تشكيل لجان فنية للعمل على تحقيق أهداف النقابة ووضع وسائل تنفيذها ومتابعتها .
- ٨ - تنظيم لقاءات دورية بين مجلس النقابة العامة و المجالس إدارة النقابات الفرعية لدراسة مشاكل التطبيق .
- ٩ - إدارة أموال النقابة وتحصيل الرسوم المستحقة على الأعضاء وقبول الهبات والإعانات وسائر الموارد الأخرى والإشراف على حسابات النقابة .
- ١٠ - متابعة نشاط المجالس إدارة النقابات الفرعية بالمحافظات وللتحقق من الالتزام على قرارات هذه المجالس التي تتعارض مع السياسة العامة للنقابة، وذلك وفقا للأوضاع التي تنص عليها الأئمة الداخلية للنقابة، ولا يجوز تنفيذ القرارات ذات الصبغة المالية إلا بعد اعتماد مجلس إدارة النقابة العامة .
- ١١ - العمل على حسم ما ينشأ من منازعات بين الأعضاء أو بينهم وبين الآخرين بسبب يتعلق بالمهنة .
- ١٢ - الفصل في المنازعات التي تنشأ بين طالي المعاش أو الإعانة وبين بحنة صندوق المعاشات والإعانات .
- ١٣ - النظر في الشكاوى المتعلقة بضرر فات الأعضاء في ممارسة المهنة أو ما يمس كرامتها .
- ١٤ - النظر في المقترنات التي يقدمها أعضاء النقابة .
- ١٥ - تعيين وفصل وجازاة ومكافأة وترقية العاملين اللازمين لشئون النقابة الحسابية والإدارية .

مادة ٩٤ - يشترط في النقابات الفرعية التي تنشأ على مستوى المحافظات بعد العمل بأحكام هذا القانون ، إلا يقل عدد أعضاء الجمعية العمومية لكل محافظة عن خمسة عضو من الأعضاء المشغليين الذين توافق فيهم شروط العضوية المنصوص عليها

فالمادة ٣ من هذا القانون ، عدا محافظات مطروح وشمال سيناء وجنوب سيناء والوادى الجديد والبحر الأحمر ، فيكون عدد أعضائها مائة عضو على الأقل .

مادة ٥ — يشترط فيمن يتقدم للترشيع لمنصب رئيس النقابة الفرعية أن يكون قد مضى على تخرجه عشر سنوات على الأقل ، وأن يكون مقر عمله في المحافظة التي يرشح نفسه لنقايتها الفرعية .

مادة ٥٣ — يتكون مجلس النقابة الفرعية من رئيس النقابة الفرعية وأثنى عشر عضوا ، هل أن يكون من بينهم اثنان من مضى على تخرجهما مدة تزيد على سنة ولا تتجاوز خمس سنوات .

ويراعى في انتخاب أعضاء مجلس النقابة أن يكون نصفهم من خريجي أقسام الاجتماع وعلم النفس بكليات الآداب والجامعات والنصف الآخر من خريجي كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية .

مادة ٥٥ — تسرى أحكام المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٣٠ و ٣٣ و ٣٤ و ٤١ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ من هذا القانون على النقابات الفرعية .

مادة ٥٦ — مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه ، تتكون موارد النقابة بما يلى :

- ١— رسم قيد الأعضاء المشتغلين وغير المشتغلين .
- ٢— رسم الاشتراكات السنوية للأعضاء المشتغلين وغير المشتغلين .
- ٣— قيمة الغرامة المنصوص عليها في المادة ٣٣ من هذا القانون .
- ٤— الموارد التي تعود على النقابة من أوجه الشاطئ المختلفة التي تزاولها .
- ٥— ما تتحصله النقابة من طوابع دمغة المهن الاجتماعية التي يكون لصقها إلزاميا بالفنان الآتية :

— جهود ، عن كل طلب التحاق بالدراسات العليا بالجامعات بأقسام الدراسات الاجتماعية ومعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية .

جنيه واحد ، عن كل طلب التحاق بأحد كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية أو المتوسطة أو أقسام الدراسات الاجتماعية بالجامعات .

جنيه واحد ، عن كل طلب التحاق بالنقابة .

جنيه واحد ، عن كل طلب الحصول على شهادة عضوية من النقابة .

جنيهان ، عن كل طلب تسجيل بحث علمي لعضو النقابة .

نسمة وعشرون جنيها ، عن نسخة واحدة من الكتب العلمية التي يضعها أو يشارك فيها عضو النقابة والتي تستهدف نشر العلوم والمهن الاجتماعية والتي يتم إرسالها إلى النقابة العامة .

خمسون جنيها ، عن كل طلب ترشيح يقدم له عضو النقابة أو رئيس النقابة الفرعية .

نسمة وعشرون جنيها ، عن كل طلب ترشيح يقدم له عضو مجلس النقابة العامة أو النقابة الفرعية .

٤ - الإعارات التي تمنحها الدولة للنقابة .

٥ - الهبات والوصايا التي تقرر لصالح النقابة .

٦ - حصيلة استئثار أموال النقابة .

٧ - يحصل جنىحان كرسم لصالح نقابة المهن الاجتماعية عن كل شهادة تخرج مؤقتة تصدرها أقسام الاجتماع وعلم النفس بكليات الآداب بالجامعات وكليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية وذلك لمرة واحدة .

وعلى جميع الجهات القائمة على التحصيل أو الصرف توريد الأنتصبة والرسوم المشار إليها بهذه المادة والمادة ١٤ من هذا القانون للنقابة العامة .

مادة ٦٨ - يحدد مقدار العاشر الشهري الذي يتقرر لعضو النقابة المشغل وغير المشغل طبقاً للقواعد التي تضعها لجنة صندوق المعاشات ويقرها مجلس النقابة ويعتمدها الجمعية العمومية .

والمجلس النقابة بناء على اقتراح لجنة المعاشات والإعانات أن يرفم من مقدار المعاش الذي يتحدد على هذا الوجه في ضوء ما يحصل عليه العضو من عمله الأصلي من معاش أو مكافأة أو دخل شخصي .

(المادة الثانية)

تلتفي المواد : ١٥ و ٣٢ و ٣٥ و ٥٠ من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

(المادة الثالثة)

تجري انتخابات مجلس النقابة الجديد في موعد أقصاه شهر أكتوبر سنة ١٩٩٣ ويستمر مجلس النقابة الحالى في مباشرة اختصاصاته إلى أن يتم انتخاب المجلس الجديد طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

يلنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ ذي القعدة سنة ١٤١٣هـ
(الموافق ٢٤ أبريل سنة ١٩٩٣م) .

حسني مبارك